كلمة ممثل راعي المؤتمر المصرفي الخليجي الثامن بعنوان
"إدارة النمو والمخاطر في عصر الانفتاح" [1]

بدايةً يسعدني ويشرفني أن أنوب عن راعي هذا المؤتمر سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح يحفظه الله، وأن أنقل لكم تحيات سموه، وتمنياته بأن تكلل جهودكم بالتوفيق، وأن يحقّق هذا المؤتمر المصرفي الثامن لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أهدافه المبتغاة. وإنني إذ أرحّب بأصحاب المعالي الأخوة محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد والأخوة رؤساء مجالس إدارات البنوك والضيوف والحضور الكرام، فإنه من دواعي غبطتي أن تتاح لي فرصة اللقاء في هذا المؤتمر مع نخبة متميّزة من قيادات العمل المصرفي والمالي الخليجي، وذلك نظراً لما تتيحه هذه الفرصة من إثراء الحوار وتبادل الآراء حول التحدّيات التي تواجه القطاع المصرفي في دول المجلس، واستعراض أهم الإستراتيجيات التي يمكن أن يتبناها هذا القطاع بهدف مواجهة هذه التحدّيات.

ولا يمكن الحديث عن موضوع المؤتمر وهو "إدارة النمو والمخاطر في عصر الانفتاح" دون الإشارة، ولو على عجالة، إلى سمات عصر الانفتاح الذي نعيشه حالياً، والذي يعتبر أمراً حتمياً لابدّ لنا من أن نواكبه بجدية وعزم. ففي عالم متغيّر ومتجدّد، تتنافس فيه الأمم على الصدارة الاقتصادية والتنموية، فإن البنوك المركزية في مختلف دول العالم تسعى جاهدة إلى مواكبة المستجدّات الاقتصادية المحلية، إضافة إلى مواجهة تحدّيات عصر الانفتاح بما ينطوي عليه من لاتساع بيئة العمل التنافسي الدولي في ضوء عولمة التجارة، وتحرير الخدمات المالية، والتوجّه نحو التكتلات الاقتصادية والمالية.

---

(1) ألقيت هذه الكلمة في ذلك المؤتمر الذي أقامه بنك الكويت المركزي بالتعاون مع بنك الكويت الوطني، وذلك في دولة الكويت يومي 22 و23 مايو عام 2007.

ويمكنني القول إذن، إن الخوض في تحدّيات العمل المصرفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لابدّ وأن يقودنا إلى الحديث بموضوعية عن واقع أوضاع الصناعة المصرفية الخليجية، وما تواجهه من قضايا وتحديات صعبة تفرزها طبيعية أعمالها في بيئة إقليمية وعالمية تتطلّب بطبيعتها تطوراً مستمراً في الوظائف الأساسية لهذه الصناعة المصرفية، وفي قدرتها على التنافس، وعلى الارتقاء والتطوّر، ولاسيما ما تقدّمه هذه الصناعة من خدمات ومنتجات مصرفية وابتكارات مالية. وأرى ضرورة في التأكيد على أنه بقدر إدراك مصارفنا لتلك التحدّيات وعدم الاستهانة بها، ولقدرتها على مواجهة التحديات بجرأة وحزم، فإنه سيصبح في مقدورنا أن نحافظ على مؤسسات مصرفية ومالية قويّة ومتطوّرة.

وإننا نتوقّع من هذا المؤتمر بحضوره الكريم أن يسلّط الضوء على مجموعة تلك التحدّيات التي تواجه المصارف الخليجية خلال المرحلة الراهنة، وهي تحدّيات لا تواجه هذه المصارف فحسب، وإنما تواجه السلطات النقدية والرقابية في هذه الدول، وتواجهنا أيضاً كحكومات قائمة على رسم السياسات الاقتصادية العامّة لدولنا. ومع أهمية هذا الموضوع وتشعّباته، فإننا نرى أن نشير إلى بعض القضايا المهمّة لما نواجهه من تحدّيات وما نتطلّع إليه من طموحات، والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

أولاً: إن الحديث عن إدارة النمو في عصر الانفتاح يتطلّب من المصارف الوطنية في دول المجلس أن تأخذ بعين الاعتبار التغيّرات المهمّة في مجال تدفّقات الأموال وعمليات التمويل الإقليمي والدولي في ظلّ ظاهرة العولمة والتحرير المالي وانفتاح الأسواق، وأن تضع إستراتيجيات لإدارة النمو في إطار تطلّعات أكثر شمولية لنشاطها وخدماتها ليشمل بذلك النطاق الإقليمي والدولي. هذا، وإننا على ثقة بأن التخطيط لإدارة النمو من جانب مصارفنا الوطنية في المنطقة لن يكون بمعزل عن تقديرات هذه البنوك لأهميّة الدور الملقى على عاتقها في خدمة اقتصاداتها

ومجتمعاتها، أخذاً في الاعتبار أن هذه المصارف قد نمت وتطوّرت داخل هذه الاقتصادات والمجتمعات.

ثانياً: والحديث عن إدارة المخاطر، وهو من المواضيع الأساسية التي يناقشها المؤتمر، يظلّ مسألة لا تنفصل عن الحديث حول المعيار المعدّل لكفاية رأس المال (بازل 2) الذي يستند في تطبيقاته على منهجيّة هدفها في المقام الأول تحفيز البنوك على تحسين إدارة المخاطر لديها، وهو ما يتطلّب من مصارفنا مواجهة مسؤولياتها الذاتية لضبط الأوجه المختلفة لمخاطر العمل المصرفي، ومراقبتها والسيطرة عليها والسعي نحو تعزيز قدراتها تمهيداً لتطبيق أساليب قياس المخاطر الأكثر تقدماً. وفي هذا الإطار، أرى من المناسب التنويه إلى أن فاعليّة معيار (بازل 2)، وبالتالي فاعليّة إدارة المخاطر، تستند بصورة أساسية إلى تطبيق هذا المعيار بأركانه الثلاثة وبصورة متكاملة، وهو ما يتطلّب أيضاً التأكيد على أهمية الجوانب الأخرى للمعيار الخاصّة بانضباط السوق (الإفصاح العام)، والجوانب الخاصّة بالعملية الرقابية والتي يُعتبر تطبيقها من القضايا المهمّة التي تواجهها البنوك والسلطات الرقابية في نطاق تحقيق الأهداف التي يرمي إليها المعيار المعدّل لكفاية رأس المال (بازل 2).

ثالثاً: وضع إستراتيجيات عملية وممكنة للدمج بين المصارف بهدف إقامة كيانات مالية كبيرة قادرة على المنافسة ومواجهة تحدّيات ومخاطر العمل المصرفي على الصعيديْن المحلي والدولي.

رابعاً: إعطاء الأهمية المناسبة للاستثمار في كلّ من العنصر البشري وتكنولوجيا المعلومات، بما يعزّز قدرة مصارفنا في منطقة الخليج على مواكبة الابتكارات المالية في العمل المصرفي، وتطوير نظم عمل هذه المصارف للارتقاء بمستوى خدماتها ومنتجاتها وتعزيز قدراتها التنافسية بشكل دائم.

خامساً: تعزيز معايير "حوكمة الشركات" (Corporate Governance)، في دول المجلس من خلال وضع وتطوير التشريعات والضوابط التنظيمية المناسبة، نظراً لأن الإدارة السليمة تعتبر أمراً حيوياً لبقاء ونجاح أي مؤسسة على المدى الطويل، وتتطلّب المهارات والخبرة والمعرفة المناسبة التي يتوجّب أن تتوافر لدى القائمين على إدارة هذه المؤسسات، ومنها المؤسسات المصرفية والمالية الخليجية. وتتطلّب معايير الحوكمة من مصارفنا في منطقة الخليج أن تكون متنبّهة إلى مخاطر السمعة التي قد تواجهها مع اتساع ظاهرة عولمة الأسواق وحرّية التدفّق في رؤوس الأموال.

سادساً: التعزيز والتطوير المستمر للأساليب الرقابية الازمة لحماية مؤسساتنا المصرفية والمالية، وذلك من أجل تكريس الاستقرار النقدي والمالي، وتوفير الثقة العالية في بيئة العمل المصرفي الخليجي، وهو الأمر الذي يؤدّي إلى زيادة قدرة تلك المؤسسات على القيام بدور أكثر فاعلية على الصعيديْن المحلي والعالمي.

من جانب آخر، أود التأكيد على أن الرؤية المستقبلية للصناعة المصرفية الخليجية لابدّ وأن تنطلق في إطار أهداف السياسات الاقتصادية العامّة والملائمة لطبيعة عمل الاقتصادات الكلّية الخليجية، بما في ذلك تبني برامج فاعلة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية، ولتوسيع دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، وللارتقاء بشمولية الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع المصرفي والمالي الخليجي في خدمة أهداف اقتصادات دول المجلس.

وختاماً، ومن منطلق أن المصارف الخليجية لم تعدْ منعزلة عن العالم، وإنما تعمل في سوق مصرفية مترامية الأطراف، وضمن بيئة تنافسية لا مكان فيها للضعيف، فإنه لا مجال أمامنا لتباطؤ الخطى، أو للتردد في اتخاذ القرارات الحتمية بالسرعة المناسبة. ومرة أخرى أرحّب بكم جميعاً في بلدكم الكويت، وأتمنى لهذا المؤتمر التوفيق والسداد، والله ولي التوفيق.